

## أفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية

د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل

باحث اقتصادي ومصرفي  
المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية  
الخرطوم، جمهورية السودان

Résumé	ملخص
<p>Cette étude a pour but l'étude des perspectives économiques arabes à l'ombre des groupements arabes et des cartels internationaux existants.</p> <p>L'étude met en exergue les mécanismes de coopération économique arabe, à travers les caractéristiques de l'économie arabe et les expériences de coopération économique dans les pays arabes et les efforts arabes pour mettre en valeur la zone libre de commerce et les structures du commerce interarabe.</p> <p>Cette étude penche aussi sur les potentialités compétitives de l'économie arabe à travers le concept de la compétitivité mondiale en analysant les tendances du commerce extérieur et les balances de paiements des pays arabes pendant la période 1995-2000 et la position de l'économie arabe vis avis de la mondialisation.</p> <p>Cette étude s'intéresse aussi au model de la Communauté Européenne et son impact sur l'économie arabe.</p> <p>Sont traités aussi les accords de l'OMC et leurs impacts sur l'économie arabe, à travers l'analyse du rôle de l'OMC dans la gestion de l'économie internationales, et le point de vue des pays arabes pour s'y intégrer avec toutes les conséquences qui en résultent.</p>	<p>تأتي هذه الدراسة بغرض دراسة أفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل التجمعات العربية والتكتلات العالمية القائمة.</p> <p>وتشير الدراسة إلى آليات التعاون الاقتصادي العربي، من خلال التعرف على سمات وخصائص الاقتصاد العربي وتجارب التعاون الاقتصادي في الدول العربية والوقوف على جهود الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وهيكل التجارة البينية.</p> <p>كما تتناول الدراسة اتجاهات القدرة التنافسية للاقتصاد العربي، من خلال مفهوم المنافسة العالمية وتحليل اتجاهات التجارة الخارجية العربية وميزان مدفوعات الدول العربية خلال الفترة 1995-2000، وكذلك الوقوف على موقع الاقتصاد العربي من العولمة.</p> <p>وتشير الدراسة كذلك إلى نموذج الاتحاد الأوربي وأثره على الاقتصاد العربي، وقد تم التركيز على تجربة الاتحاد الأوربي لنجاحها ولقوة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، حيث يتم تناول أفاق الشراكة الأوربية - العربية واتجاهات التجارة العربية - الأوربية، وقدرة المصارف العربية في أوربا على مواكبة المعايير العالمية.</p> <p>كما تتناول الدراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد العربي، من خلال تحليل دور منظمة التجارة العالمية في إدارة الاقتصاد العالمي، وموقف الدول العربية من الانضمام إليها وما يترتب على ذلك. بالإضافة إلى تقديم مقترحات قد تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي.</p>

## مقدمة

برز مفهوم العولمة بصورة واضحة في العقد الأخير من القرن العشرين، نتيجة سلسلة أمور هامة كانهيار الاتحاد السوفيتي، والتسارع في نشاط الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا، وقيام تكتلات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي والنافتا والكوميسا وغير ذلك، هذا إضافة إلى قيام منظمة التجارة العالمية التي نشأت بناء على توصيات الجولة الأخيرة من جولات الجات (الأورغواي).

ولاشك أن الاتفاقيات العالمية والتكتلات الاقتصادية القائمة ذات تأثير على الاقتصاديات العربية، التي تواجه تحديات ليس من السهل مواجهتها منفردة، وتأتي هذه الدراسة بعنوان "أفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية" بغرض دراسة أفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل التجمعات العربية والتكتلات العالمية القائمة.

وتشير الدراسة إلى آليات التعاون الاقتصادي العربي، وذلك من خلال التعرف على سمات وخصائص الاقتصاد العربي وتجارب التعاون الاقتصادي في الدول العربية والوقوف على جهود الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وهيكل التجارة البينية.

كما تتناول الدراسة اتجاهات القدرة التنافسية للاقتصاد العربي، من خلال مفهوم المنافسة العالمية وتحليل اتجاهات التجارة الخارجية العربية وميزان مدفوعات الدول العربية خلال الفترة 1995-2000، وكذلك الوقوف على موقع الاقتصاد العربي من العولمة.

وتشير الدراسة كذلك إلى نموذج الاتحاد الأوروبي وأثره على الاقتصاد العربي، وقد تم التركيز على تجربة الاتحاد الأوروبي لنجاحها ولقوة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، حيث يتم تناول أفاق الشراكة الأوروبية - العربية واتجاهات التجارة العربية - الأوروبية، وقدرة المصارف العربية في أوربا على مواكبة المعايير العالمية.

كما تتناول الدراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي، من خلال تحليل دور منظمة التجارة العالمية في إدارة الاقتصاد العالمي، وموقف الدول العربية من الانضمام لتلك المنظمة والآثار المترتبة على انضمام الدول العربية إليها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات قد تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي.

## المحور الأول: آليات التعاون الاقتصادي العربي

يتناول هذا المحور أبعاد التعاون الاقتصادي العربي من خلال دراسة سمات وخصائص الاقتصاد العربي والتجارب السابقة للدول العربية بالإضافة للتجربة الحالية المتمثلة في منطقة التجارة الحرة العربية، وكذلك التعرف على اتجاه التجارة العربية البيئية.

## 1-1. سمات وخصائص الاقتصاد العربي

يتميز الاقتصاد العربي ببعض الخصائص تماثل في بعضها خصائص الدول النامية ويختلف بعضها عن الدول النامية لطبيعة الاقتصاد وموقعه الجغرافي، وعلي الرغم من وجود بعض أو كثير من الاختلافات بين خصائص وطبيعة الاقتصاديات العربية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم الخصائص المشتركة لها والتي تتمثل في الآتي:-

1. بالنسبة للنظام الاقتصادي الذي تتبعه الدول العربية، فإنه يختلف من دولة إلى أخرى، حيث اتبعت بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجية النظام الرأسمالي الحر، بينما اتبعت بعض الدول النظام الاشتراكي والذي أعطى للدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.

ولقد بدأت معظم الدول العربية التي اتخذت النهج الاشتراكي كنظام اقتصادي في التحول التدريجي نحو آليات السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي.

2. تبني معظم الدول العربية لبرامج إصلاح اقتصادي وهيكلية، حيث تهدف هذه البرامج بصفة رئيسية إلى علاج الاختلالات الاقتصادية، والتغلب على المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانت منها معظم الدول العربية.

وقد تبنت بعض الدول العربية برامج الإصلاح الاقتصادي وشرعت في تنفيذها، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وذلك حتى تستطيع أن تعالج مشاكلها الاقتصادية وتسدد ديونها، كما أن هناك بعض الدول العربية تبنت برامج إصلاح اقتصادي بدون التنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مثل دول مجلس التعاون الخليجية.

3. بالنسبة لدرجة انفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي، فهو يختلف من دولة عربية إلى أخرى، ولكن يمكن القول إن عقد التسعينات من القرن العشرين شهد انفتاحاً اقتصادياً عربياً كبيراً مقارنة بمستوى الانفتاح في العقود السابقة.

وهناك بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة درجة الانفتاح وفي مقدمتها العولمة الاقتصادية وتبني برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى إزالة العوائق الجمركية في مجال التجارة الخارجية.

ولقد تأثرت اقتصاديات الدول العربية سلباً وإيجاباً بالانفتاح على العالم الخارجي، وقد تمثل الأثر السلبي في تدهور معدل شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول العربية، وبديل الاتجاه إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تأثير اقتصاديات كثير من الدول العربية بانخفاض أسعار صرف الدولار خلال الفترة الأخيرة، ولذلك يمكن القول إن اقتصاديات الدول العربية تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات الاقتصادية الدولية.

كما شهدت اقتصاديات الدول العربية تقدماً صناعياً مقارنة بعقدين من الزمان، وعلي الرغم من ذلك فإن الاقتصاد العربي مازال يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية وخصوصاً النفط والإنتاج الزراعي كمصادر هامة من مصادر الدخل القومي.

كما أنه على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل، إلا أن مدى استفادة اقتصاديات الدول العربية من هذا التقدم يعتبر أقل بكثير من استفادة بعض الدول النامية والدول الصناعية الحديثة.

4. تعتمد الدول العربية على الإنفاق العام كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، ويمثل ذلك نسبة كبيرة من الطلب الكلي الفعال لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجية، على الرغم من اتخاذ كثير من الدول العربية خطوات جادة في سبيل ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على خفض عجز الموازنات العامة التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية سواء مرتفعة الدخل أو منخفضة الدخل<sup>(1)</sup>.

## 2-1. تجارب التعاون الاقتصادي في الدول العربية

شهدت الدول العربية خلال القرن الماضي حركة استهدفت إقامة دعائم أساسية للتعاون الاقتصادي فيما بينها، اشتملت على محاولات متعددة في إطار التعاون الشامل والمتعدد والجزئي على حد سواء، ولقد اعتبر التعاون الاقتصادي هدفاً عربياً واحتل مكاناً بارزاً بين مجموعة الأهداف العربية العامة، عند توقيع بروتوكول الإسكندرية في عام 1944، والذي تضمن المبادئ لقيام جامعة الدول العربية عام 1945، وذلك بهدف تحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولقد استمر هذا الاهتمام حتى وقتنا الحاضر بدليل الاتفاقيات والمؤسسات والسياسات والقرارات ذات الصبغة الاقتصادية التي وقعت أو أنشئت أو اتخذت والهادفة بشكل أو بآخر إلى إحدى صيغ التعاون الاقتصادي بما فيها الوحدة الاقتصادية.

ويمكن إيجاز أهم أهداف التعاون العربي فيما يلي:-

- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الدول العربية عن مستوياتها المتدنية التي

هي عليها.

- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي.

- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- إدخال الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف عقدت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات الجماعية والمتعددة الأطراف والثنائية وأسست عدداً من الهيئات والمنظمات واتخذت سلسلة طويلة من القرارات والتوصيات.

وكذلك أيضاً هدفت الدول العربية إلى إقامة أقاليم فرعية عجزت من خلالها على تحقيق بعض النجاح مما عجل بفشلها كتجمع دولتي وادي النيل، ولقد تمثلت تلك التجمعات في الآتي:-

- دولتي وادي النيل
- دول المغرب العربي
- دول الهلال الخصيب
- دول مجلس التعاون الخليجية.
- التكامل العربي الليبي السوداني<sup>(2)</sup>.

### 1-3. جهود الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تنفيذاً لقرار القمة العربية في يونيو 1996، فقد أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قيام منطقة تجارة حرة عربية، أخذت حيز التنفيذ اعتباراً من العام 1998، والجدول رقم (1) يبين مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ الاتفاقية.

جدول رقم (1) مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى<sup>(3)</sup>

الدولة	إبلاغ المنافذ الجمركية	إيداع هياكل التعريفات الجمركية	تطبيق قواعد المنشأ	الروزنامة الزراعية	الاستشارات	اتخاذ قرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	مارس 1996/9	*	*	*	*	*
الإمارات	مارس 1998/14	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	فبراير 1998/15	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	فبراير 1998/6	*	*	*	*	*
الجزائر						
جيبوتي						
السعودية	مارس 1998/2	*	*	*	لا يوجد	*
السودان		(*)		*		*
سوريا	سبتمبر 1998/1	*	*	*	*	*
الصومال						
العراق	مارس 1998/4	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	مايو 1998، 9	*	*	*	لا يوجد	*
فلسطين				(*)		
قطر	يوليو 1998/1	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
جزر القمر						
الكويت	فبراير 1998/1	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
لبنان	ديسمبر 1998/1	*	*	*	*	*
ليبيا	ديسمبر 1998/1	*	*	*	*	*
مصر	نوفمبر 1998/1	*	*	*	*	*
المغرب	يناير 1998/13	*	*	*	*	*
موريتانيا						
اليمن						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص. 172 - سبتمبر 1999م

<sup>(1)</sup> ملاحظات على الجدول رقم (1):

- 1) الجزائر وجيبوتي وموريتانيا واليمن تعتبر غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لعدم انضمامها بعد لاتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية.
- 2) (\*) تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المتدرج بنسبة 10% من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.
- 3) \* تعني أن الدولة قامت باتخاذ إجراء.

ونستنتج من الجدول رقم (1) تباين موقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة على الرغم من الجهود المبذولة من المؤسسات نحو توثيق التعاون فيما بين الدول العربية.

## 4-1. هيكل التجارة العربية البينية

تعتبر السوق السعودية أهم سوق تصدير للدول العربية، حيث تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية إلى كل من البحرين والسودان والصومال، وحوالي ربع الصادرات البينية إلى كل من الأردن وسوريا وقطر ولبنان واليمن.

وفي جانب الواردات البينية تعتبر السعودية أيضاً أهم مصدر للواردات البينية حيث يأتي نصف الواردات البينية تقريباً لكل من الإمارات والبحرين والسودان والصومال والكويت ومصر والمغرب من السعودية.

ويوجه عام، فإن التجارة البينية تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي\* سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك واحد أو شريكين، فعلى سبيل المثال، تتركز الصادرات البينية في عام 2000 لسلطنة عمان في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 62%، كما تتركز الصادرات البينية لكل من البحرين وقطر في دولتين هما السعودية والإمارات بنسبة 50% و49% على التوالي، وكذلك تتركز الصادرات البينية للأردن والعراق بنسبة 21% و24% على التوالي.

أما بخصوص تركيز اتجاه الواردات البينية في عام 2000، فقد بلغت نسبة تركيز واردات سلطنة عمان من الإمارات حوالي 62%، كما يأتي قرابة نصف الواردات البينية من دولة واحدة بالنسبة لتونس (من ليبيا) وموريتانيا (من الجزائر)<sup>(4)</sup> وهذا يدل على أن فعالية التجارة العربية البينية تتركز بدرجة أساسية على البعد الجغرافي وهذا ما يمكن الاستفادة منه مستقبلاً.

## المحور الثاني: اتجاهات القدرة التنافسية للاقتصاد العربي

يستعرض هذا المحور اتجاهات القدرة التنافسية للاقتصاد العربي من خلال مفهوم المنافسة واتجاهات التجارة الخارجية العربية وتحليل ميزان مدفوعات الدول العربية وموقع الاقتصاد العربي من العولمة.

## 1-2. مفهوم المنافسة في ظل العولمة

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية. ولقد أخذت مسألة المنافسة والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل

\* يعرف التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات أو الواردات بنسبة تساوي أو تزيد عن 20%.

مساحات متزايدة في أدبيات الموضوع سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

وبالإضافة إلى التقارير، فإن كتباً قد صدرت وندوات ومؤتمرات عقدت لمناقشة العديد من الجوانب المرتبطة بالمنافسة سواء كانت مرتبطة بسياسة التجارة أو بسياسة المنافسة، فالتحرير التجاري والعولمة أديا إلى اهتمام متزايد لدور سياسة المنافسة في نظم التجارة الإقليمية والدولية، وقد يجسد هذا الاهتمام في نشاط عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى الوطنية التي تساهم في زيادة تلاقي سياسة المنافسة أو التعاون في تطبيقها، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والاونكتاد (UN CTAD) واتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA) ومنظمة الدول الآسيوية والمحيط الهادي (APEC) ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)<sup>(5)</sup>.

## 2-2. اتجاهات التجارة الخارجية العربية

تعتبر التجارة الخارجية للدول العربية هي المحور الذي يربط بين الاقتصاد العربي والنظام الجديد للتجارة العالمية. وقد قامت بعض الدول العربية بإصلاح وتطوير قطاع التجارة الخارجية، وانضم كثير من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية. وهناك بعض الدول العربية التي تقدمت بطلباتها للالتحاق بعضوية منظمة التجارة العالمية، وهناك بعض منها الذي لم يلق بالاً للتطورات العالمية والنظام الجديد للتجارة العالمية.

ونظراً لأن التجارة الدولية تقع في صلب النظام الجديد للتجارة العالمية، فسيتم تناولها من خلال تحليل اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 1995-2000 والتي يعكسها الجدول رقم (2).

البيانات	الصادرات							الواردات						
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المتوسط
الدول العربية	9.1	8.9	9.1	11	8.3	7.3	8.95	8.3	8.7	9	8.5	9.4	10.2	9.01
الولايات المتحدة الأمريكية	9.7	9	9.3	13.4	10.2	10.7	10.38	12	12.9	12.6	13.8	13.7	14.4	13.23
اليابان	17.8	17.9	18.4	13.4	18.4	18.6	17.41	6	6.1	6.8	7.7	8.9	9.2	7.45
الاتحاد الأوروبي	28	26.5	25.3	27.5	27.9	27.9	27.18	43	40.8	39.4	38.9	40.8	42.1	40.83
دول جنوب شرق آسيا	9.6	11.1	11.9	11.7	10.8	12	11.18	5.5	5.4	5.7	5.5	6	6.3	5.73
بقية دول العالم	25.8	26.5	25.8	23	25.8	24.1	25.16	25.2	26.1	26.5	26.1	21.1	17.8	23.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999، 2000.

من الجدول رقم (2) يلاحظ ما يلي:-

(1) تراوحت التجارة البينية للدول العربية خلال الفترة 1995-200 ما بين 8.3% و9.1% وهي نسبة ضعيفة، لاسيما لدول تسعى إلى تحقيق درجات متقدمة من التكامل الاقتصادي منذ منتصف القرن الماضي.

(2) بلغت صادرات الدول العربية للاتحاد الأوربي خلال الفترة أعلاه ما بين 25.3% و28%، وهذا يعني أن الاتحاد الأوربي يمثل أكبر الأسواق الخارجية لتصدير منتجات الدول العربية.

(3) أما واردات الدول العربية من الاتحاد الأوربي فقد تراوحت ما بين 38.9% و43%، مما يؤكد اعتماد الاقتصاد العربي بدرجة أساسية على الاستيراد من الاتحاد الأوربي، كما يلاحظ كذلك أن الواردات العربية من الاتحاد الأوربي تفوق الصادرات العربية، مما يشير إلى ترجيح كفة التبادل التجاري لصالح الاتحاد الأوربي.

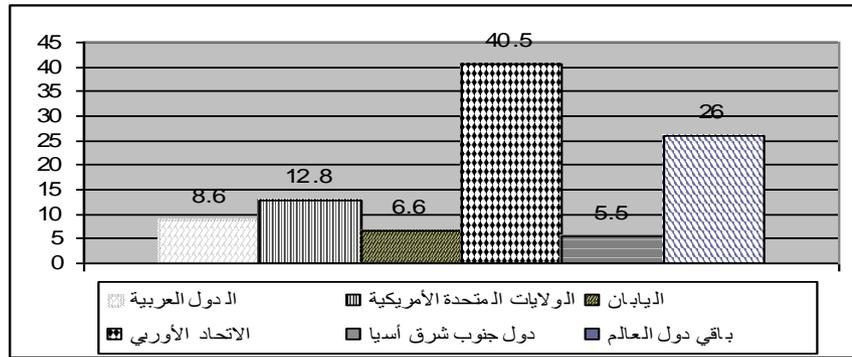
وهذه النسبة التي يعكسها الجدول رقم (2) تدعم من ضرورة تفعيل الشراكة الأوربية بشكل أساسي في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيتم تناوله بشيء أكثر تفصيلاً في المحور الثالث.

(4) سجلت صادرات الدول العربية للولايات المتحدة الأمريكية نسباً تراوحت ما بين 9.7% و13.4%، أما واردات الدول العربية فقد تراوحت ما بين 12% و14.4%.

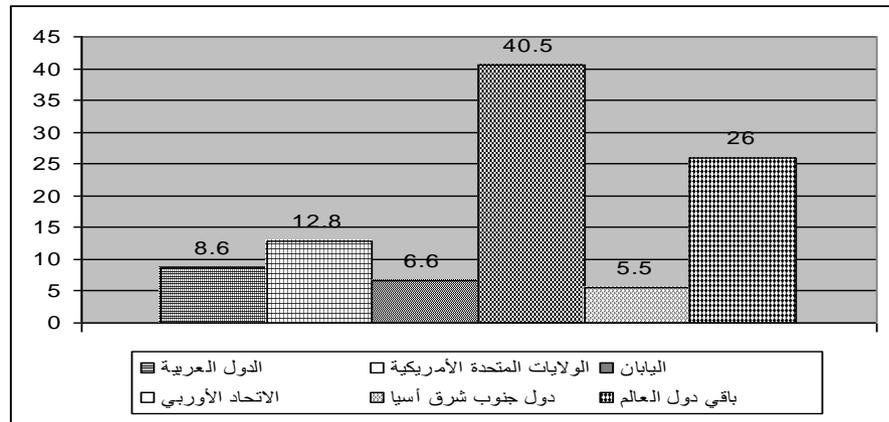
(5) تراوحت الصادرات العربية إلى اليابان ما بين 13.4% و18.6% فيما سجلت الواردات العربية نسباً أقل تراوحت ما بين 6% و9.2%، مما يعني ترجيح كفة التبادل التجاري لصالح الدول العربية.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد العربي لا يستطيع أن ينعزل عن الاقتصاد العالمي، وتظل أحلام تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل الوطن العربي مجرد أمنٍ لا يمكن أن يتحقق في إطار الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي، والشكلان رقم (1) و(2) يبينان متوسط الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 1995-2000.

شكل رقم (1) متوسط الصادرات العربية خلال الفترة 1995-1998م



شكل رقم (2) متوسط واردات الدول العربية خلال الفترة 1995-1998م



### 2-3. تحليل ميزان مدفوعات الدول العربية خلال الفترة 1995 – 2000

يتم تحليل ميزان مدفوعات الدول العربية وفقاً للعناصر المكونة له والتي يعكسها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): ميزان مدفوعات الدول العربية خلال الفترة 1995 – 2000

مليون دولار

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميزان التجاري	20.058	38821	38188	6475-	27845	87729
الخدمات والدخل	15361-	19512-	18683	10735-	12549-	23383-
ميزان السلع والخدمات والدخل	4697	19309	19506	17210	15295	64345
صافي التحويلات دون مقابل	11246-	9269-	8732-	7612-	7752-	5588-
ميزان حساب رأس المال	1192	12753-	8258	7086	13825-	22340-
بنود السهو والخطأ	1907-	3197-	3726-	6607	396	357
الميزان الكلي	7264-	5910-	15306	11130-	5886-	36714

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 349-353.<sup>(6)</sup>

من الجدول رقم (3) يلاحظ ما يلي:-

(1) سجل الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة 1995-2000 فائضاً، فيما عدا عام 1998 إذ سجل عجزاً مقداره 6475 مليون دولار.

(2) سجل ميزان الخدمات والدخل عجزاً مستمراً تراوح ما بين 1735 مليون دولار و 23383 مليون دولار، ويعزى العجز إلى ارتفاع مدفوعات الخدمات المرتبطة بالنفط، وارتفاع مدفوعات النقل تبعاً لارتفاع الواردات وكذلك مدفوعات الفوائد، إضافة إلى المدفوعات الخاصة الأخرى في بعض الدول، وذلك بما يتجاوز الارتفاع الذي حدث في إجراءات خدمات السياحة والسفر ودخل الاستثمار في عدد من الدول العربية.

(3) سجل بند صافي التحويلات دون مقابل عجزاً مستمراً خلال الفترة 1995-2000، ويرجع العجز إلى زيادة إجمالي مدفوعات التحويلات العربية ومعظمها من دول مجلس التعاون الخليجية، على صافي إيرادات التحويلات لدى الدول العربية الأخرى، حيث إن المجموعة الأولى من الدول تضم بالإضافة للعمالة العربية عمالة أخرى أجنبية، كما أنها تقدم أيضاً معونات لدول نامية غير عربية، والمعروف أن السعودية وتليها الإمارات ثم الكويت هي أهم مصادر التحويلات في الدول العربية.

4) سجل ميزان حساب رأس المال عجزاً في عامي 1995 و1996 بالإضافة لعام 1998 ، فيما سجل فائضاً في السنوات الأخرى، ويتأثر ميزان حساب رأس المال بدرجة أساسية بالتطورات في أوضاع السوق الدولية للنفط، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### المحور الثالث: نموذج الاتحاد الأوربي وأثره على الاقتصاد العربي

يعتبر الاتحاد الأوربي نموذجاً ناجحاً لتكامل اقتصادي تجاوز كل مراحل الفشل والإخفاقات وأصبح قوة دولية هائلة لا يستهان بها، لذلك ركز البحث على أهميته بالنسبة للاقتصاد العربي، وسيتم تناول العلاقة ما بين الاتحاد الأوربي والدول العربية، من خلال الشراكة الأوربية العربية واتجاهات التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي.

#### 3-1. الشراكة الأوربية العربية

ترتبط الدول العربية بعلاقات اقتصادية متشابكة في الاتحاد الأوربي سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار، ويعتبر الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية، ومن المتوقع أن هذه العلاقات سوف تزداد وتنتعش في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوربي<sup>(8)</sup>.

ولقد ظهرت صيغة الشراكة الأوربية العربية، كإطار جديد لإعادة رسم وتشكيل مختلف أنواع العلاقات بين الدول الأوربية والدول العربية. وهذا يمثل الإطار العام لما يشهده العالم في هذه المرحلة من تحولات ومستجدات في شتى مناحي الحياة، وفي الإطار الخاص لما بلغته منظومة التكامل والتعاون الأوربي من تطورات هامة انتهت بها إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية الكاملة، لذا كان لابد من إعادة النظر في شكل ومستوى وطبيعة العلاقات الأوربية العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على أساس التوازنات الجديدة ومدى الاعتماد المتبادل لكل طرف على الآخر ونوع وطبيعة المصالح المشتركة والمتبادلة.

هذا ويشمل إطار الشراكة الأوربية العربية عدداً من الدول العربية التي تختلف في مراحل تقدمها في مسيرة المفاوضات والاتفاق حول هذه الشراكة، ونظراً لمحدودية أوراق البحث فسيتم تناول حالات الشراكة لكل من تونس والمغرب ولبنان والأردن كنماذج للدول العربية<sup>(9)</sup>.

#### اتفاقية الشراكة الأوربية التونسية

تدخل هذه الاتفاقية في إطار الالتزام بمبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وترتيباتها، لاسيما فيما يتعلق بمنح الأطراف المعنية لبعضها البعض امتيازات

تفضيلية على أن يكون ذلك في نطاق منطقة التبادل الحر، وعلى أن تغطي الامتيازات الممنوحة قدرًا كبيراً من مستوى المبادلات بين الدول الأعضاء بالاستناد على مبدأ المعاملة بالمثل ومعاملة الدولة الأكثر رعاية.

### اتفاقية الشراكة الأوربية المغربية

تم توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والمغربي في عام 1996، ولقد أدت هذه الاتفاقية إلى منح تفضيلات للمغرب تتوافق مع متطلبات الجات، كما تم الاتفاق على إقامة منطقة تبادل حر تدريجياً خلال 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي من خلال تنشيط المنافسة في السوق الداخلي وتشجيع التقدم التقني والبحث والتدريب.

### اتفاقية الشراكة الأوربية اللبنانية

تم الاتفاق على إقامة منطقة تجارية حرة للتبادل بشكل تدريجي خلال فترة أقصاها اثنتي عشر سنة تبدأ من تاريخ تنفيذ الاتفاقية، وذلك شريطة مطابقتها لأحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية.

### اتفاقية الشراكة الأوربية الأردنية

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في نوفمبر 1997، بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بعد فترة انتقالية مدتها اثنتا عشر سنة، بحيث تعفي السلع الصناعية الأردنية من جميع الرسوم الجمركية والضرائب من قبل الاتحاد الأوربي فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك وفق قوائم تفصيلية ملحقه بالاتفاقية، كما تنص الاتفاقية على تعزيز التعاون الاقتصادي في عدة مجالات كالصحة والبيئة والمواصفات والمقاييس والتشريعات والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات<sup>(10)</sup>.

## 3-2. اتجاهات التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي

اتجهت أوربا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إقامة وحدة أوربية، وسارعت في تلك الخطوات بدءاً من معاهدة "أوربا بلا حدود" التي تم توقيعها عام 1990 إلى معاهدة ماسترخيت عام 1991 والاتفاق على إقامة مصرف مركزي أوربي موحد والتعامل بعملة واحدة، كما اتجهت من جهة ثانية إلى توقيع العديد من الاتفاقيات سواء في إطار التعاون الاقتصادي الدولي أو الثنائي، فتم التوقيع على اتفاقية الجات في عام 1994 التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية، كل ذلك ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارة لدول الاتحاد الأوربي، وهذا ما يبيئه الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): تطور الصادرات والواردات الأوربية العالمية<sup>(11)</sup> خلال الفترة 1990 - 1997.

نسبة مئوية

السنة	الصادرات				الواردات			
	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	بقية دول العالم	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	بقية دول العالم
1990	47	11.6	4.4	37	47.4	14.8	3.3	3.4
1991	45	12	3.9	39.1	6.5	14	3.6	34.9
1992	45	12	3.9	39.1	48.4	14.4	3.7	33.5
1993	42	12.4	3.7	41.9	40	16	3.6	40.4
1994	42	12	3.4	42.6	40	16	3	41
1995	43	11.5	3	42.5	40.5	15	2.9	41.6
1996	42.5	11.8	3.4	42.3	39	13.4	2.9	44.7
1997	40	12.4	-	47.1	37.5	15.9	-	46.5
المتوسط	43.2	12	3.5	41.3	42.4	13	2.8	41.8

المصدر: سمير صارم ، اليورو، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1999، ص 46-47.

من الجدول رقم (5) يتبين ما يلي:

(1) سجلت صادرات دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-1997 نسباً تراوحت ما بين 40% و 47%، بينما سجلت الواردات من العالم نسباً تراوحت ما بين 37.5% و 39.1% خلال نفس الفترة، وهذه الأرقام تؤكد الدور المتعاظم الذي تقوم به دول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية.

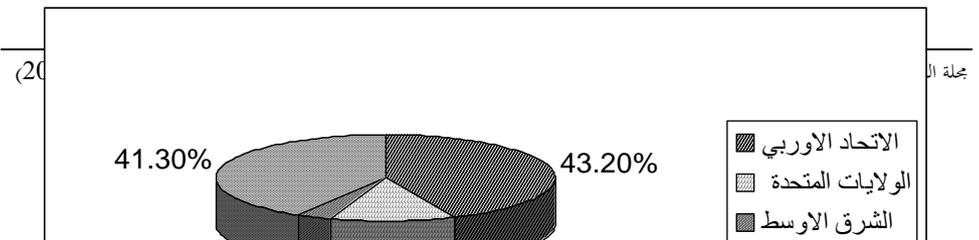
(2) تراوحت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة ما بين 11.5% و 12.4%، فيما تراوحت وارداتها من العالم الخارجي ما بين 13% و 16%، الأمر الذي يشير إلى زيادة حجم وارداتها عن صادراتها.

(3) بلغت نسبة صادرات دول الشرق الأوسط نسبة 3.5% في المتوسط أما الواردات فقد سجلت نسبة 2.8% في المتوسط خلال الفترة 1990-1997م.

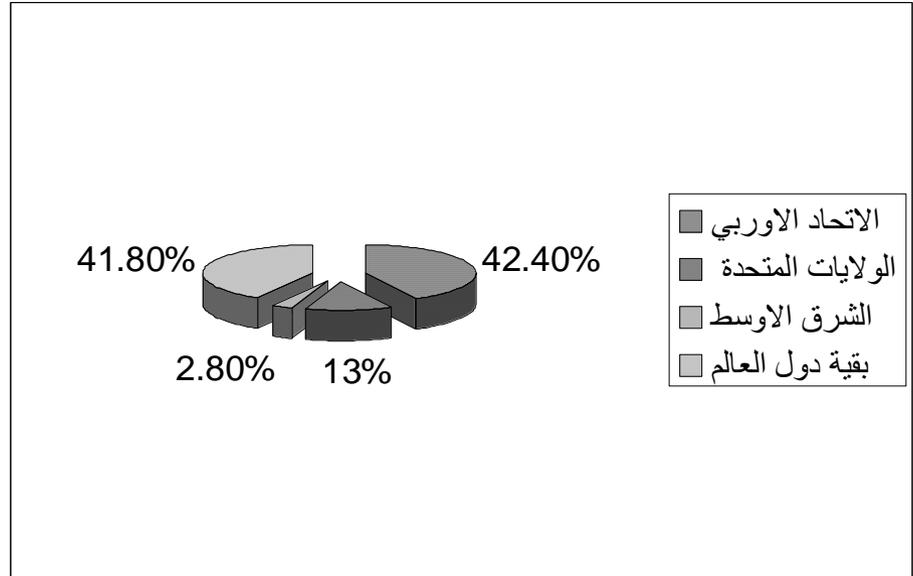
وهذه النسب التي يعكسها الجدول رقم (5) تبين أهمية الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية في مجال التجارة الخارجية، إذ يحتل المرتبة الأولى عالمياً في جانبي الصادرات والواردات.

والشكلان (3) و(4) يبينان متوسط الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة 1990-1997 وهي مأخوذة من بيانات الجدول رقم (5).

شكل رقم (3): الصادرات العالمية 1990-1997



شكل رقم (4): الواردات العالمية 1990-1997



#### المحور الرابع: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أثارها على الاقتصاد العربي

يعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم نتائج جولة أورغواي، تلك المنظمة

التي قصد منها أن تكون عبارة عن مظلة شاملة، وإطار مؤسسي يجمع كل الاتفاقيات والصكوك القانونية التي أبرمت عن طريق التفاوض في جولة أورغواي. وينص اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية على أنها مكلفة بأداء الوظائف الأربع التالية:-

أ. تسهيل وإدارة تفعيل الصكوك القانونية لجولة أورغواي، وأي اتفاقات جديدة قد يجري التفاوض عليها مستقبلاً.

- ب. توفير محفل للمزيد من المفاوضات بين البلدان الأعضاء حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات إضافة إلى القضايا الجديدة التي تقع ضمن ولايتها.
- ج. المسؤولية عن تسوية الخلافات والنزاعات الناشئة عن البلدان الأعضاء.
- د. المسؤولية عن تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في البلدان الأعضاء<sup>(13)</sup>.

#### 1-4 دور منظمة التجارة العالمية في إدارة الاقتصاد العالمي

لإبراز دور منظمة التجارة العالمية في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي من منظوره التجاري، علينا استعراض الملامح الرئيسية لطبيعة المنظمة والتي تتمثل في الآتي:

- حجم مشاركة الدول في عضوية المنظمة التي شاركت في مفاوضاتها 125 دولة وقعت 111 دولة منها على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش، وتغطي هذه الدول أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية، مما يعني أن ما تقره هذه المنظمة من سياسات ونظم يمثل فعلياً جوهر النظام التجاري الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى فرض شكل من أشكال العزلة على الدول غير الأعضاء في المنظمة.

- نطاق ولاية المنظمة لم يقتصر فقط على التجارة السلعية وإنما مقدارها يغطي أيضاً التجارة في الخدمات وحقوق الملكية وإجراءات الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة، بل وامتد ليشمل السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك وإجراءات الواردات ودعم الصادرات، والأثر الكلي لاتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء وضرورة تعديلها لتتوافق مع أحكام هذه الاتفاقيات، الأمر الذي يؤدي ضمناً إلى تقليص جانب من السيادة المطلقة للدول الأعضاء على السياسات التجارية لصالح التزاماتها بموجب عضويتها في المنظمة.

- نظام عمل المنظمة الذي يكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومتابعة التزامها بأحكام ومبادئ الجات من خلال تقييم مدي توافق سياستها مع تلك الأحكام والمبادئ، وإتاحة الفرصة من خلال تقييم هذه المراجعات لكافة الأعضاء للدخول في مشاورات ومفاوضات مع بعضهم البعض لتحقيق التجانس في السياسات وضمن المصالح المتبادلة عملاً بمبدأ الشفافية.

- الصلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات التابعة للمنظمة والتي تكفل له إصدار أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذ هذه الأحكام.

ومما لا شك فيه أن الملامح الرئيسية لطبيعة منظمة التجارة العالمية يؤكد أنها ذات أثر رئيسي في إدارة السياسات التجارية الدولية بصورة تفوق في صلاحياتها تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث لا يترتب عن العضوية في هاتين

المؤسستين أي التزام تلقائي بسياسات محددة، بينما يعني الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الالتزام التلقائي بكافة مبادئها وأهدافها وأحكام جميع اتفاقياتها دون استثناء أو شروط، ودون أن يكون لأي عضو الحق في التحفظ على أي من أحكام هذه الاتفاقيات دون الحصول على موافقة سائر أعضاء المنظمة<sup>(14)</sup>.

#### 4-2. موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية

يمكن تلخيص موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، بحسب آخر المعلومات التي توافرت للدراسة على النحو التالي:-  
أ. هناك دول تتمتع بالعضوية الكاملة (أي أنها أطراف متعاقدة)، وهي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر والأردن وسلطنة عمان.  
ب. وهناك دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في منظمة التجارة العالمية وهي الجزائر والسودان واليمن.  
ج. وهناك دول تحضر اجتماعات منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب وهي السعودية والعراق وسوريا ولبنان وليبيا.

#### 4-3. الآثار المترتبة على انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية

قبل الدخول في تفاصيل الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على انضمام الدول العربية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ينبغي توضيح أن العضوية في هذه المنظمة هي في الواقع ميزان دقيق ومزيج من الحقوق والواجبات، فالدول الأعضاء سوف تكون لها حقوق محددة، تترتب عليها فوائد ومزايا، وفي المقابل فإن العضوية تترتب عليها بعض الالتزامات تجاه الأعضاء الآخرين، وهذه الالتزامات ليست بالضرورة بمثابة خسائر أو تكاليف وإنما تعني توفير المزيد من فرص المنافسة الحرة، تحت ظروف تجارية عادلة.

إن تناول الانعكاسات المرتقبة لاتفاقية الجات على الدول العربية هو مهمة ليست سهلة، والسبب في هذه الصعوبة يرجع لاختلاف وجهات النظر فيما يعتبر من الإيجابيات أو السلبيات، إذ أشار بعض المحللين إلى أنه سيكون هنالك رابحون وخاسرون، وأشار غيرهم إلى مزايا ومثالب وتحدث فريق ثالث عن إيجابيات وسلبيات، فيما تحدث فريق آخر عن حقوق وواجبات، وفي معظم الأحيان تختلط الأحكام ببعضها البعض، فما يعتبر من الفوائد عند البعض، قد يعتبر من الخسائر عند البعض الآخر.

إن نتائج جولة الأورغواي، والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في مؤتمر مراكش سوف تشمل معظم جوانب الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته وحكوماته، كذلك فإن أثر الاتفاقيات لن ينحصر في الدول الأعضاء فقط بل سيمتد ليؤثر في اقتصاديات الدول

غير الأعضاء، والسبب في ذلك أنه لا يوجد في الوقت الحاضر اقتصاد قومي مستقل يستطيع أن يقف بمعزل عن الاقتصاد العالمي.

عند تقييم آثار نتائج اتفاقية جولة أورغواي لابد أن نأخذ في الاعتبار عاملين هامين: العامل الأول هو موقف الدول المعنية من عضوية الجات ومنظمة التجارة العالمية (أي ما إذا كانت الدولة داخل أو خارج نطاق الاتفاقات التجارية الدولية)، والعامل الثاني هو مدي اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع أو سلعة معينة أو أكثر. خاصة بالنسبة للمجالات الرئيسية التي شملتها الاتفاقيات أهمها الزراعة، والمنسوجات والألبسة والخدمات. وهنا يجدر ملاحظة أن دول مجلس التعاون الخليجية والعراق وليبيا والجزائر تعتمد على تصدير النفط الخام بينما نجد قطاع الزراعة أكثر أهمية في كل من السودان ومصر وسوريا ولبنان والأردن، ويشكل قطاع البتروكيماويات أهمية خاصة بالنسبة للدول النفطية، بينما يحتل قطاع المنسوجات أهمية خاصة في هيكل صادرات كل من مصر وتونس والمغرب.

إن توزيع المكاسب والخسائر المترتبة على نتائج جولة الأورغواي تختلف من بلد لآخر، كما أن الآثار المترتبة على الدول العربية والنامية ستكون على الأرجح موزعة فيما بينها بشكل غير متساو، فالأثر الحقيقي يترتب على معطيات كثيرة قد تختلف من بلد لآخر.

كما أن التوزيع غير المتساوي للمكاسب والخسائر المترتبة على الاتفاقيات الجديدة، يقتضي من صانعي القرار في الدول العربية أن يعملوا على إعادة تخصيص الموارد واتخاذ السياسات المناسبة في ذلك الاتجاه.

ويرى معظم المراقبين أن الفوائد المترتبة على الانضمام تفوق بكثير ما قد يترتب من آثار سلبية، كما أن إجماع بعض الدول عن العضوية سوف يعرضها لأضرار كبيرة ويحرمها في نفس الوقت من الفوائد المترتبة على الانضمام، إذ أن الدول الأعضاء لن تكون ملزمة بتحرير تجارتها تجاه الدول غير الأعضاء، ولا تطبيق قواعد السلوك المنصوص عنها في الاتفاقيات، ومن بينها عدم التمييز في المعاملات التجارية تجاه الدول الأعضاء وتعميم معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

### الآثار الإيجابية

هناك آثار وانعكاسات إيجابية مترتبة على عضوية الجات ومنظمة التجارة العالمية تتمثل في الآتي:-

أ. الحماية التي توفرها قوانين الجات للدول النامية، وذلك من خلال ضبط قواعد السلوك بالنسبة للتجارة العالمية.

ب. تقنين التجارة الدولية، وذلك بربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف.

- ج. زيادة الطلب على الصادرات العربية نتيجة للانتعاش العالمي.
- د. تشجيع نمو الاستثمارات العربية، من خلال زيادة التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- هـ. تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على الدول العربية، وذلك في حالة إلغاء القيود على تلك الاستثمارات.
- و. فتح عدد من المجالات في قطاع الخدمات، وهذه الفرص تشمل قطاعات السياحة والخدمات المصرفية، والإنشاءات، والخدمات المهنية بما في ذلك انتقال العمالة.
- ز. اتساع نطاق السوق الإقليمية بإقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

### الآثار السلبية.

هناك العديد من الآثار السلبية المتوقعة نتيجة الانضمام لاتفاقية الجات ولمنظمة التجارة العالمية، ومن أبرز السلبيات ما يلي:-

- 1) استبعاد النفط الخام من الاتفاقيات، وهو من أهم الصادرات للعديد من الدول العربية، مما يؤثر سلباً على صادرات الدول العربية من تلك المنتجات.
- 2) ارتفاع تكلفة الواردات الزراعية، نتيجة، لإلغاء دعم الصادرات الزراعية.
- 3) سلبيات مرتبطة بتجارة الخدمات، وذلك لأفضلية الموقف التنافسي للشركات والمؤسسات المالية الكبيرة في الدول المتقدمة خاصة في مجالات البنوك والتأمين.
- 4) الأثر السلبي على السيادة الوطنية، وذلك بالحد من حرية الدول العربية في استخدام الدعم وإعانات التصدير للمنتجات الزراعية.
- 5) ارتفاع تكلفة برامج التنمية الاقتصادية<sup>(17)</sup>.

### 4-4. مقترحات تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي

إن تقوية مركز الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة المنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، كما أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمر لا مناص منه ( كما يرى د. سمير أمين) ، وفي هذه الظروف لا مفر أمام الدول العربية، من سلوك سبيلين في آن واحد، أولهما العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام، وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية، وثانيهما، إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بقصد بناء قوتها الذاتية، وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج، وتحسين وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي<sup>(18)</sup>.

## الخلاصة والتوصيات

خلص هذا البحث إلى أن الدول العربية لازالت بعيدة عن تحقيق الوحدة الاقتصادية التامة نظراً لتباينها في كثير من الخصائص، ولذلك جاءت صور التعاون فيما بينها دون الطموحات، كما أن الواقع يشير إلى عجز الدول العربية في مجموعها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي لا بد من ضرورة الاتجاه نحو توثيق التعاون مع العالم الخارجي، ولقد خلص البحث إلى التوصيات التالية:-

(1) الإسراع في عملية استغلال القواعد الواردة في اتفاقيات جولة الأورغواي التي تسمح للمجموعات الإقليمية، خلال الفترة الانتقالية، بتطبيق تعرفات أقل على الواردات من أعضاء المجموعة.

(2) إجراء المزيد من الدراسات العلمية الكمية لبيان جدوى الصور المختلفة من التعاون التي تهدف لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي المشترك بوجه خاص، وإلى الوحدة العربية بوجه عام.

(3) تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية وتوسيع نطاق شمولها وذلك باتخاذها صيغة مناسبة من صيغ التكامل الاقتصادي.

(4) ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لتسهيل وتيسير التجارة البينية، وذلك بتذليل الصعاب التي تواجهها، وذلك بتحسين المرافق المختلفة للنقل والاتصالات وأدوات الربط.

(5) ضرورة توثيق التعاون فيما بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وذلك وفق جهود قومية وجماعية وليست قطرية منفردة، إذ أن مدلول أرقام التجارة الخارجية بين الجانبين تؤكد قوة تلك العلاقة.

(6) العمل على توسيع مبادرات القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية باعتباره المحرك الأول، وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر في تشكيل العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية.

(7) بذل الجهود الجماعية لإيجاد روابط تجارية ومالية أكثر متانة بين الدول العربية لتحسين المناخ الاستثماري والضمانات الاستثمارية، وتطوير أدوات الهندسة المالية الملائمة، وذلك باستخدام التطورات المتاحة في تكنولوجيا المعلومات، من أجل إقامة أسواق مالية في الدول العربية تتسم بالفاعلية والوحدة، يكون من شأنها ضمان مستوى أفضل لتعبئة المدخرات لاستغلالها في استثمارات جديدة واستعادة الأموال المستثمرة في الخارج.

## المراجع

- (1) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر "للطباعة والنشر والتوزيع"، الطبعة الثانية 1999، ص 260-262.
- (2) عبد المنعم محمد الطيب، الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة، الجماهيرية الليبية، مؤتمر المائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب داخل الوطن العربي وخارجه، بحث رئيسي، يوليو 1999، ص 22-25.

- (3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، سبتمبر 1999، ص172.
- (4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر 2001، ص178.
- (5) علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة. القضايا والمضامين، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 23-25.
- (6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، مرجع سابق، ص349-353.
- (7) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 271.
- (8) مغاوري شلبي، اليورو- الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، زهراء الشرق - مصر، 2000، ص93.
- (9) عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص 40.
- (10) عبد المنعم محمد الطيب، العولمة نظرة شمولية - أبعادها المختلفة على الأقطار العربية، الجمهورية التونسية، ندوة العولمة الاقتصادية أثرها على التقدم العلمي في الأقطار العربية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالتعاون مع كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا، 24-26 سبتمبر 2001، ص30-34.
- (11) سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 215.
- (12) المرجع السابق، ص 216 - 218.
- (13) Business Guide to the Uruguay Round, International Trade center UNCTAD/ WTO, Commonwealth, Secretariat, 1996 , 394,
- (14) إبراهيم علي الجعلي، الجات ومنظمة التجارة العالمية - الآثار على دولة الإمارات والدول العربية، ديوان ولي العهد، إدارة البحوث والدراسات، 1997، ص157.
- (15) أسامة المجذوب، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، 1997 م ، ص85-87.
- (16) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 199
- (17) إبراهيم علي الجعلي، مرجع سابق، ص 297 - 310
- (18) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 137- 143